١٢ ـ ١٥ مليون دولار، وهي بحاجة الى عشرات الملايين الاخرى لتأمين سبل العيش، في وقت تحتاج فيه مدن التطوير في الجنوب الى العشرات من اماكن العمل» (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٨٥).

وحول اوضاع المستوطنات المتردية، قال مئير فيشر غوش، احد اعضاء مجلس المستوطنات، ان مستوطنته عاجزة عن تسديد فواتير الماء والكهرباء، وان العائلات القاطنة فيها غارقة في الديون رغم تلقيها مليون شيكل كدعم عاجل من مجلس المستوطنات. وفي الاطار نفسه، كتبت صحيفة «معاريف»: «ان اغلبية هذه المستوطنات، والتي لا يزيد عدد سكانها على ٤٠ عائلة، تعاني من ازمة حادة قد تؤدي الى انهيارها، واذا لم تتلق دعماً حكومياً فانها ستغلق ابوابها». واضافت: «لقد صرح مصدر في الوكالة اليهودية بأن الوكالة تشعر بمشاكل المستوطنات، لكنها عاجزة عن تقديم العون المالي لها» (**معاريف**، ٥/٢/١٩٨٥).

وفي اطار حملة التنديد بقرار اقامة المستوطنات الست، قال عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، سكرتير حزب (مبام): «ان هذا القرار يعتبر لغماً اضافياً على طريق السلام. وهو بمثابة سخرية وازدراء لكل دعوة للملك حسين للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة» (**عل همشمار**، ١١/١/١٩٨٥). كذلك، قال عضو الكنيست حاييم رامون (حزب العمل)، في اطار مطالبته ببحث الموضوع بصفة مستعجلة في الكنيست: «ان قرار اقامة المستوطنات الست هو حماقة سياسية واقتصادية واجتماعية» (**المصدر نفسه**)، اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، وعضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقد دعا رئيس الحكومة لالغاء هذا القرار، في رسالة بعث بها اليه، وقال: «لا يمكن دعوة الملك حسين للانضمام الى مفاوضات، فيما تنسف، في الوقت نفسه، الاحتمالات، عبر اقامة المزيد من المستوطنات» (المصدر نفسه).

من جهة اخرى، علق عضو الكنيست دان اميدور (ليكود)، احد اعضاء طاقم المفاوضات مع حزب العمل بشأن اقامة المستوطنات الست، قائلا: «ان هذا النوع من القضايا التي توجد حولها خلافات في الراي بين الحزبين، يمكن ان تؤدي الى ازمة، من الصعب تجاوزها لو تمت مناقشتها بشكل علني، ولهذا فانني مسرور جداً لاننا استطعنا ادارة المفاوضات بشكل موضوعي وبدون كشفها امام وسائط الاعلام. وهذا نموذج جيد حول امكانية عمل حكومة الوحدة الوطنية» (**معاريف**، ٥/٢/١٩٨٥).

وكذلك، بارك سكرتير مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة القرار، قائلا: «ان مجلس المستوطنات يبارك هذا القرار لانه يكشف عن ان الليكود والمعراخ مستمران في رفع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع هذا، لا زلنا ننتظر تجسيد الجزء الثاني من الاتفاق الائتلافي المتعلق بتطوير وتوسيع المستوطنات القائمة» (**المصدر نفسه**).

وحول الجانب السياسي للاستيطان ومحاولة ربطه بمسألة التسوية السلمية في المنطقة، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية: «ان شعب اسرائيل ليس على استعداد لوضع مصير دولته على طاولة المفاوضات، وما من جهة سياسية تستطيع فصلنا عن ارض اسرائيل... علينا تجنيد رغبة الشعب للحؤول دون نهبنا وحرماننا من اراضينا... لن نوافق على بدء مفاوضات جديدة حول القرار ٢٤٢ وكأن كامب ديفيد غير قائم، لن نوافق على دفع الثمن مرتين» (**عل همشمار**، ٨/٤/١٩٨٥).

وشاركه في هذا الراي دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة ووزير الاسكان، حيث قال: «هناك فرق جوهري بين المعسكر القومي والمعسكر الاخر. وكل من يحاول القاء الوعظ علينا، من ان تأكيدنا على هذا الفرق هو تقسيم للشعب، انما يتهرب من الجدل الصهيوني الجوهري، يتهرب من الواقع ويتقوقع في ضعفه... نوعية معسكرنا هي الاخلاص لارض اسرائيل في كل اطاره. واضاف ليفي: «ان من يطرح التنازل عن اي جزء من ارض ـ اسرائيل ثمناً لمسارات السلام ـ حسب اقوالهم ـ يضعف في هذا موقفنا»، واعلن انه ستقام، في هذا العام ايضاً، ثلاث مستوطنات اخرى في الضفة الغربية، «وفي هذا العام ستكتمل طريق قاطع السامرة، وسنشاهد الاتصال بين الساحل وغور الاردن بالرغم من التقليصات والضائقة الاقتصادية» (**المصدر نفسه**).

اما وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، فقد قال: «ينبغي عدم ابقاء تجمع سكاني عربي واحد بدون اقامة مستوطنة يهودية بالقرب منه... يجب الموافقة على اقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب، ايضاً، استيطان الخليل ونابلس» (**المصدر نفسه**).

وفي نفس الاتجاه، دعا عضو الكنيست رفائيل ايتان (هتحياه)، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي